

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مسايرتنا مع الشیخ الأعظم في دراسة بقیة روایات المواسعة

و أما الروایة الرابعة تجاه المواسعة فكالتالي:[1]

«و منها: روایة أبي بصیر المصححة (هذا التعبير لأجل شخصیة أبي بصیر الاختلافیة فعبر بالمصححة بينما الجواہر قد عَبَرَ بالصحیحة): «إن نام رجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء الآخرة أو نسي، فإن استيقظ قبل الفجر مقدار ما يصلّيهما جميعاً فليصلّيهما، وإن خشي أن يفوته إدھاماً فليبدأ بالعشاء الآخرة (الاختصاص الوقت بها) وإن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصلّي الفجر ثم المغرب ثم العشاء (الفائتين) قبل طلوع الشمس، فإن خاف أن يطلع الشمس فيفوت إحدى الصلاتين (فتقع إدھاماً لدى الطلوع حيث قد نهى المعمصون عن الصلاة آنذاك) فليصلّي المغرب ثم ليدع العشاء الآخرة حتى يطلع الشمس و يذهب شعاعها ثم ليصلّي العشاء»[2]

و حکی نحوها عن رسالة السيد ابن طاوس عن كتاب الحسين بن سعید[3] و نحوها ما عن الفقه الرضوی مسندًا إلى العالم (أی الإمام الرضا) بزيادة قوله: «و إن خاف أن تُعجلَ طلوع الشمس و يذهبَ عنها جميعاً (بحيث ستَقْعَدُ لدى الطلوع) فليُؤخِّرَها حتى يطلع الشمس و يذهب شعاعها»[4].

و الدلالة فيها ظاهرة على ما سبق في تقریب دلالة عبارة الحلبی»[5].

حيث قد استشهد بها الشیخ ذاک الحین قائلًا:

«و دلالته على المطلوب (المواسعة) واضحة بناء على أن وقت العشاءين يمتد للمضطر إلى طلوع الفجر (لأنه قال «إن استيقظ قبل الفجر فليصلّيهما» و لهذا ستطیب دلالة الروایة)»

ثم أفضنا عليه آنذاك: بأن الروایة رغم تصدیها للبيان، و لكنها لم تُفکّر بين الفائتات أبداً و لم تستوجب فوريتها إطلاقاً.

ثم أزهق الشیخ الأعظم وهمة تجاه هذه الروایة قائلًا:

«و أما الحكم فيهما بتأخير القضاء إلى زھاب شعاع الشمس (أی يُصلّي العشاء عقب الشعاع) فهو غير موهن للروایة (دلالة) – كما أن صحيحة زرارة [6] التي هي العمدة في أدلة الترتیب مشتملة على هذا الحكم أيضاً – لأن غایة الأمر حمل هذه الفقرة (أی التأخیر) على التقیة (إذ البکریون لا يصلّون لدى الطلوع) و لا يوجب حمل (كل) ما في الخبر عليها، خصوصاً مع احتمال حدوث سبب التقیة (لدى الإمام) بعد (الانتهاء عن) ذکر الفقرات السابقة.

إذن نَحْتَمِلُ قَوْيًا أَنْ قَدْ طَرَأْتِ أَسْبَابُ التَّقْيَةِ فِي ثَنَاءِيَا بِيَانَاتِ الْمَعْصُومِ كَأَنَّ دَخْلَ بَكْرِيُّ فِي مَجْلِسِ الْإِمَامِ فَحَوْلَ عَلَيْهِ السَّلَامِ حَوَارَهُ حَوْلَ التَّقْيَةِ لِدِي فِقْرَةً «الْتَّأْخِيرِ» فَحَسْبٌ - لَا كَافَةً بِيَانَاتِهِ - فَعَلَى أَثْرِهِ لَا نَمْتَلِكُ دَلِيلًا كَيْ نَحْمِلُ كُلَّ الرَّوَايَةِ عَلَى التَّقْيَةِ، وَذَلِكَ وَفَقًا لِتَنْصِيصِ الْجَوَاهِرِ أَيْضًا حِيثُ قَدْ هَتَّفَ قَائِلًا:

«مَعَ دَعْمِ اقْتَضَائِهَا (الْتَّقْيَةِ) الْخُرُوجُ عَنِ الْحَجَّيَةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ ضَرُورَةُ دَعْمِ بَطْلَانِ حَجَّيَةِ الْخِبَرِ بِبَطْلَانِهَا فِي بَعْضِهِ كَمَا هُوَ مُحَرَّرٌ فِي مَحْلِهِ، وَإِلَّا لِاقْتَضَى سُقُوطُ أَكْثَرِ الْأَخْبَارِ. وَرَبِّمَا يُشَيرُ إِلَيْهِ خَبْرُ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ: «سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ لَنَا أُوْعِيَةً نَمَلَّهَا عَلَمًا وَ حَكْمًا وَ لَيْسَ لَهَا أَهْلًا، فَمَا نَمَلَّهَا إِلَّا لِتُنْتَقَلَ إِلَى شَيْعَتِنَا، فَانْظَرُوهَا إِلَى مَا فِي الْأُوْعِيَةِ فَخَذُوهَا ثُمَّ صَفُوهَا مِنَ الْكَدُورَةِ (أَيِّ التَّقْيَةِ) وَ تَأْخُذُوهَا مِنْهَا بِيَضَاءِ نَقْيَةِ صَافِيَةِ (أَيِّ غَيْرِ التَّقْيَةِ)»[7] فَلَا بَأْسَ حِينَئِذٍ بِحَمْلِ ذَلِكَ (الْمُقْطَعِ) خَاصَّةً عَلَى التَّقْيَةِ دُونَ غَيْرِهِ إِمَّا لِحَدُوثِ سَبَبِهَا فِي وَقْتِ الْتَّكَلُّمِ أَوْ لِمُصْلَحَةِ أَخْرَى، بَلْ قَدْ يُوْمِي إِلَيْهِ تَرْكُ مَا يُعِينُ إِرَادَةَ الْإِمْتَدَادِ الْأَدَائِيِّ (فَلَا تَعْدُ أَدَائِيَّةً) فِيمَا سَمِعْتُهُ مِنَ الْمُحْكَيِّ عَنِ أَصْلِ الْحَلْبِيِّ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْمَرْوِيِّ عَنِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فَتَأْمَلُ»[8]

فَالْحَالُ أَنَّ الرَّوَايَةَ مُسْتَحْكَمَةٌ سَنِدًا وَ دَلَالَةً تَامَّاً، ثُمَّ مَشَى الشَّيْخُ - أَيْضًا - فِي تَبْرِيرِ الرَّوَايَةِ قَائِلًا:

«مَعَ أَنَّ الرَّوَايَةَ الْمَرْوِيَّةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِي مُسْكَانٍ - أَوْ أَبِي سَنَانٍ[9] - خَالِيَةً عَنِ الْفَقْرَةِ الْمَذَكُورَةِ (وَ لَكِنَّهُ لَا يَجْرِحُ الرَّوَايَةَ الْمَذَبُورَةَ) فَإِلَيْنَا صَافِ ظَهُورُهَا فِي الْمَدْعَى، نَعَمْ لَا يَنْهَضُ لِرَدِّ تَفْصِيلِ الْمُخْتَلَفِ، كَمَا عَرَفَتْ»[10].

ثُمَّ اسْتَكْمَلَ الشَّيْخُ - أَيْضًا - قَائِلًا:

«ثُمَّ إِنَّهُ حَكِيَ عَنِ الْمُحَقَّقِ فِي الْعَزِيزَةِ[11] أَنَّهُ أَوْرِدَ عَلَى هَذِينِ الْخَبْرَيْنِ فَقَالَ:

1. إِنَّ خَبْرِي أَبِي بَصِيرٍ وَ أَبِي سَنَانٍ يَدْلَانُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْعَشَاءِ يَمْتَدِّ إِلَى الْفَجْرِ (أَدَاءً) وَ هُوَ قَوْلٌ مَتْرُوكٌ، وَ إِذَا تَضَمَّنَ الْخِبَرُ مَا لَا نَعْمَلُ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِهِ.

2. ثُمَّ قَالَ: وَ أَيْضًا فَهُمَا شَازَانُ، لَقَلَّةُ وَرَوْدَهُمَا[12] بَعْدَ الْعَمَلِ بِهِمَا.

Ø ثُمَّ أَجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّ القَوْلَ بِذَلِكَ (إِمْتَادُ أَدَاءِ الْعَشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ) مَتْرُوكٌ، بَلْ هُوَ قَوْلٌ جَمَاعَةٌ مِنْ فَقَهَائِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ وَ «الْمَتَأْخِرِينَ» مِنْهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ بَابِوِيْهِ[13] - وَ هُوَ أَحَدُ الْأَعْيَانِ - وَ قَدْ نَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّوْسِيُّ فِي مَسَائِلَ مِنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا[14] فَكَانَهُ مُشَهُورٌ، وَ قَالُوا: هُوَ وَقْتُ لِمَنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ.

وَ فِي هَذَا الْمَيْدَانِ، قَدْ شَرَحَ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ عَبَارَةَ الْمُحَقَّقِ الْحَلِيِّ - هَذِهِ - قَائِلًا:

«وَ قَدْ قِيلَ: إِنَّ مَصْطَلِحَهُ (الْمُحَقَّقِ) فِي «إِطْلَاقِ الْمَتَأْخِرِينَ» كَمَا يَظْهُرُ مِنْ أَوْلَى الْمُعْتَبِرِ إِرَادَةِ الْكَلِينِيِّ وَ الصَّدُوقِ وَ مِنْ عَاصِرِهِمَا أَوْ تَأْخِرِهِمَا، فَيَكُونُ هَذَا (الْإِمْتَادُ) حِينَئِذٍ قَوْلًا لِجَمَاعَةِ مَنْ تَقْدِمُ عَلَى هُؤُلَاءِ، بَلْ هُوَ (الْمُحَقَّقُ قَدْ) مَالٌ إِلَيْهِ فِي غَرِيَّتِهِ وَ حَكْمٌ بِهِ فِي مَعْتَرِبِهِ، بَلْ أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ فِي الْخَلَافِ، بَلْ قَدْ يَفْهَمُ مِنْهُ فِيْهِ نَفِيَ الْخَلَافِ عَنْهُ وَ إِلْجَامُ عَلَيْهِ، بَلْ حَكِيَ أَيْضًا عَنِ الْمَرْتَضِيِّ وَ الْقَاضِيِّ وَ الْحَلِيِّ وَ الْعَمَانِيِّ، بَلْ اخْتَارَهُ جَمَاعَةُ مَنْ مَتَأْخَرَ الْمَتَأْخِرِينَ (مِنْ دُرْسِ الشَّهِيدَيْنِ) بَلْ حَكَاهُ بَعْضُ مَشَايِخِنَا عَنِ الْعَالَمَةِ الْطَّبَاطِبَائِيِّ (صَاحِبِ الرِّيَاضِ) بَلْ لَعَلَهُ لَا يَخْلُو مِنْ قُوَّةٍ، لِاسْتِفَادَتِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي عَمِلَ بِهَا مِنْ لَا يَقُولُ بِحُجَّةِ أَخْبَارِ الْأَهَادِ كَالْمُلَلَّةِ الْسَّابِقَةِ (كَالسَّيِّدِ الْمَرْتَضِيِّ وَ الْقَاضِيِّ وَ أَبِنِ ادْرِيسِ) نَعَمْ حَاصلُ الْجَمْعِ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ غَيْرِهَا (أَيِّ بَعْدِ تَعَارُضِ الْأَخْبَارِ) بَعْدَ التَّأْمِلِ وَ النَّظَرِ، تَحْدِيدُ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ بِنَصْفِ الْلَّيْلِ بِحِيثُ يَحْرُمُ التَّأْخِيرَ عَنْهُ، وَ يَخْتَصُّ الْعَشَاءَ بِآخِرِهِ، وَ تَحْدِيدُ وَقْتِ الْاِضْطَرَارِ كَالنَّسِيَانِ وَ النَّوْمِ وَ الْحِيْضُونِ وَ النَّفَاسِ وَ نَحْوَهَا بِالْفَجْرِ، فَلَاحِظُ وَ تَأْمَلُ»[15].

ثم استكمل الشّيخ الأعظم أبعاد الرواية السالفة أيضًا قائلًا:

«و لو سلمنا أنَّ الوقت ليس بممتدٍ، فما المانع أن يكون ذلك للتفيق في القضاء، فإنَّ رواية زرارة[16] – التي هي حجَّةٌ في ترتيب القضاء – تضمنَت تأخير المغرب و العشاء حتَّى يذهب الشَّعاع، و من المعلوم أنَّ الحاضرة لا يتربَّص بها ذلك، فكيف ما يدْعى أنَّه يقدمُ على الحاضرة؟»[17]

-
- [1] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقه). ص311-312 قم – ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [2] الوسائل ٢٠٩:٣، الباب ٦٢ من أبواب المواقف، الحديث ٣ و المستدرك ٦، ٤٢٩:٦، الباب الأول من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٧١٥٢-٨.
- [3] رسالة السيد ابن طاوس: ٣٤٣، البحار ٣٣٠:٨٨.
- [4] الفقه المنسوب الى الامام الرضا عليه السلام: ١٢٣.
- [5] في الصفحة ٣١٠ من نفس الكتاب.
- [6] الوسائل ٢١١:٣، الباب ٦٣ من أبواب المواقف، الحديث الأول.
- [7] البحار ٩٣:٢، ح ٢٦.
- [8] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص55 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- [9] الوسائل ٢٠٩:٣، الباب ٦٢ من أبواب المواقف، الحديث ٤. و سند الحديث هكذا: و عنه عن فضالة عن ابن مسakan عن أبي عبد الله عليه السلام، و عنه عن فضالة عن أبوب عن ابن سنان يعني عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام.
- [10] راجع الصفحة ٣١١ من نفس الكتاب. حيث قد بسطناه بسطاً أكثر: بأنَّ العلامة قد ميَّز ما بين فائنة اليوم فاستوجب فوريتها و بين سائر الأيام بلا فوريَّة، فهات الرواية لا تتصارب مع تفكيكه لأنَّها تتحدث حول العشائين الماضيين – فحسب – بحيث ستلائم مقالة العلامة – فائنة سائر الأيام – أيضًا، و لهذا لا تتصارب وجوب الفوريَّة لدى فائنة اليوم – لأنَّها لا تتحدث عنها –.
- [11] الرسائل التسع: ١٢٠.
- [12] ليس في بعض النسخ: «و».
- [13] الفقيه ٣٥٥:١.
- [14] المبسوط ٧٥:١.
- [15] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص55 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- [16] تقدم في الصفحة ٣١٢ في نفس الكتاب.
- [17] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقه). قم ص313 مجمع الفكر الإسلامي.